بعد مرور أكثر من عام على إقرار القانون الخاص بالمنظمات غير الحكومية في روسيا الاتحادية، يُظهر تنفيذ القانون أن ثمة حاجة ماسة إلى إجراء تعديلات عليه. وطالما دعت منظمة العفو الدولية السلطات الروسية إلى تعديل القانون لأنه يضع قيوداً على حرية التعبير والتجمع. وخلال اجتماع عُقد في يوليو/تموز OMMS مع قادة المنظمات غير الحكومية الدولية الرائدة، ومن بينهم الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية أيرين خان، وعد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمراجعة تنفيذ القانون.

ويعتبر المثال الأخير المتعلق بخطر إغلاق الحركة الشبابية لحقوق الإنسان مثالاً واضحاً على المثالب التي تكتنف تنفيذ القانون. ولم تعلم الحركة الشبابية إلا في أغسطس/آب OMMT أن محكمة في مدينة نيجني نوفغورود كانت قد أصدرت أمراً قبل شهرين من ذلك التاريخ بشطب الحركة من سجل المنظمات غير الحكومية المعترف بها من قبل دائرة التسجيل الاتحادية، لأنها لم تقدم تقارير عن أنشطتها إلى الفرع الإقليمي لدائرة التسجيل الاتحادية.

وزعم الفرع الإقليمي لدائرة التسجيل الاتحادية أن الحركة الشبابية لحقوق الإنسان كانت غير نشيطة، وأنه ينبغي شطب تسجيلها. وذُكر أن المعلومات المتعلقة بالإجراءات القانونية المرفوعة ضد هذه المنظمة غير الحكومية أُرسلت إلى عنوان لم تستخدمه المنظمة منذ ثلاث سنوات، ولهذا السبب لم يعلم ممثلوها بالمحاولات الرامية إلى شطبها من السجل إلا في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونظراً لأن أمر الإغلاق قد صدر غيابياً، فقد طلبت المنظمة من المحكمة تمديد الفترة التي يجوز لها خلالها تقديم استئناف ضد القرار. وقد أعرب ديمتري ماكاروف، منسق البرنامج القانوني لهذه المنظمة، عن تفاؤله بالموافقة على هذا التمديد. وربما تتمكن الحركة الشبابية في هذه الحالة من إثبات أنها منظمة نشيطة، وذلك لدحض مزاعم دائرة التسجيل الاتحادية. وقد أبلغ ديمتري مكاروف منظمة العفو الدولية بأن منظمته قدمت، كما يقتضي القانون، جميع الوثائق الضرورية بشأن أنشطتها العديدة إلى المكتب الرئيسي لدائرة التسجيل الاتحادية في موسكو، وليس إلى الفرع الإقليمي. ويحدوه الأمل في أن قضية الحركة الشبابية لحقوق الإنسان ستساعد في زيادة الوعي العام بأوضاع العديد من المنظمات غير الحكومية التي تعاني من الشروط المقيِّدة وغير المعقولة للقانون.

خلفيـة
وفقاً لمعلومات رسمية تلقتها منظمة العفو الدولية، فإن البرلمان الروسي ربما يناقش قضية إجراء تغييرات في القانون خلال دورته القادمة التي ستُعقد في وقت لاحق من هذا العام. بيد أن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق لأن المنظمات غير الحكومية الروسية والدولية لاتزال في هذه الأثناء تعاني من عواقب تنفيذ القانون المشوب بالمثالب منذ البداية. وستواصل منظمة العفو الدولية مراقبة التطورات بشأن هذه المنظمة وغيرها من المنظمات غير الحكومية، وستستمر في الدعوة إلى إجراء تغييرات في القانون الخاص بالمنظمات غير الحكومية.

وبموجب القانون الخاص بالمنظمات غير الحكومية، الذي وقعه الرئيس الروسي بوتين في يناير/كانون الثاني OMMS، فإن المنظمة المسجلة كمنظمة غير حكومية دولية يجب أن تقدم تفاصيل حول أنشطتها وماليتها إلى المكتب المركزي الرئيسي لدائرة التسجيل الاتحادية في موسكو. وقد سُجلت الحركة الشبابية لحقوق الإنسان، التي تأسست في العام NVVU، كمنظمة دولية في العام OMMQ، وفي الوقت نفسه أبلغت السلطات بعنوانها الجديد. إن الحركة الشبابية لحقوق الإنسان هي منظمة دولية معتمدة لدى كل من مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن بين أنشطتها العديدة، تشارك الحركة في الحملات العالمية المناهضة لعقوبة الإعدام، كما أنها تنشط، مع منظمات غير حكومية أخرى في روسيا الاتحادية، في مجال حماية الحق في حرية التجمع والاشتراك في الجمعيات. وقد تعاونت منظمة العفو الدولية مع هذه الحركة مرات عدة في الآونة الأخيرة.